مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/24

الدروس الاستراتيجية: كيف خرجت إيران من حرب الـ 39 يوماً؟

د. علي بشار أغوان

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الدروس الاستراتيجية: كيف خرجت إيران من حرب الـ 39 يوماً؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية

د. علي بشار أغوان/أستاذ العلوم السياسية والشؤون الاستراتيجية – جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

يكشف الوصول إلى الهدنة بعد 39 يوماً من القتال بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، عن حقيقة استراتيجية مهمة تتمثل في عجز جميع الأطراف عن فرض إرادتها الكاملة على الطرف الآخر. فالولايات المتحدة وإسرائيل تمكنتا من إلحاق أضرار كبيرة بالبنية العسكرية الإيرانية، لكنهما لم تقتربا من تحقيق هدف تغيير سياسة الدولة الإيرانية أو تقويض قدرتها على الاستمرار في العمل. كما أن إيران نجحت في الصمود ورفع كلفة الحرب، لكنها لم تتمكن من بناء معادلة ردع تمنع وصول الضربات إلى عمقها الداخلي. لذلك انتهت الجولة العسكرية لحرب الـ 39 يوماً عند نقطة وسطية فرضتها حدود القوة المتاحة لدى الجميع، وليس نتيجة تسوية سياسية ناضجة وكاملة أو توافق استراتيجي شامل حتى الآن.

أولاً: محددات الاستعداد الداخلي والآليات الاقتصادية لإيران

مثّلت المواجهة العسكرية التي بدأت في 28 شباط 2026 صدمة حادة للبيئة الاستراتيجية الإيرانية، مما أجبر صانع القرار على استنفار كافة أدوات القوة الشاملة للدولة وتفعيلها بشكل متزامن. وقد جرى قياس كفاءة الاستجابة الداخلية عبر قنوات مؤسساتية وعملياتية عديدة، حيث تولّى الحرس الثوري إدارة غرف العمليات العسكرية والتنسيق اللوجستي والعملياتي وإدارة الحرب بالكامل، في حين تكفّلت قوات التعبئة العامة بالتحكم في الجبهة الداخلية ومنع حدوث اختراقات أمنية أو اضطرابات مدنية قد تستغلها القوى الخارجية

في لحظة كان يتحدث فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن أن الدعم سيصل إلى الإيرانيين في الوقت المناسب، في معرض حثّه على التظاهر والاحتجاج. وقد واكب هذا التماسك البيروقراطي إدارةٌ مرنة لاقتصاد الظل الإيراني وقنوات الهروب من التطويق والعقوبات والحصار الأمريكي ببراعة كبيرة، مما أتاح تدفق السلع الأساسية والمكونات الحيوية للمؤسسة العسكرية رغم الحصار البحري والجوي الصارم.

لكن، وعلى الرغم من نجاح مؤسسات الدولة السياسية والأمنية في الحفاظ على حدٍّ معقول من التماسك ومنع الاهتزازات جراء الضربات المباشرة التي يتعرض لها النظام، فإن البيئة الاقتصادية الإيرانية الكلية عانت من صدمات تدميرية غير مسبوقة منذ سنوات طويلة، إذ سجلت المؤشرات الرسمية قفزة قياسية في معدلات التضخم السنوي لتتجاوز نسبة 117% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، مشفوعة بانهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية بسبب الحرب، وتوقف الصادرات النفطية الرسمية، والاعتماد فقط على ما استطاعت إيران إخراجه وإرساؤه في أعالي البحار من نفط عبر أسطول الظل الذي تبلغ طاقته الاستيعابية أكثر من 180 مليون برميل، عبر السفن التي اشترتها إيران وخصصتها لخزن النفط في مناطق مختلفة من العالم.

ورغم فداحة هذا التدهور الهيكلي، فإن النخبة الحاكمة وظفت إرث التكيف الطويل مع العقوبات المزمنة وما يُعرف بـ«اقتصاد المقاومة» كأداة لامتصاص الصدمات، مما يثبت، سوسيولوجياً واستراتيجياً، أن

الضغط الاقتصادي المتسارع – كمتغير منفرد – لا يشكل شرطاً كافياً أو حتمياً لإحداث انهيار داخلي وشيك، طالما ظلت الأجهزة الأمنية قادرة على احتكار أدوات الإكراه المادي وضبط توزيع الموارد الشحيحة، وهو ما يثبت فرضية أن العمليات العسكرية الجوية لا تُسقط النظام بمفردها دائماً.

ثانياً: استراتيجية الدفاع المتقدم وتقييم كفاءة شبكة الحلفاء

تأسست العقيدة الأمنية للجمهورية الإسلامية تاريخياً على مفهوم «الدفاع المتقدم»، وهو تكتيك جيوسياسي يهدف إلى نقل مسارح العمليات الحربية والاشتباك المسلح خارج الحدود السيادية الإيرانية، لبناء عمق استراتيجي مرن يمنع وصول التهديدات العسكرية المباشرة إلى المراكز الحيوية والديموغرافية في الداخل. وقد خضع هذا المفهوم لاختبار عملياتي شامل إبان حرب الـ 39 يوماً عبر تفعيل شبكة الوكلاء والحلفاء والفاعلين من غير الدول في ساحات متعددة، حيث انخرط حزب الله في لبنان في مواجهة استنزافية مفتوحة وعنيفة بعد وقوع عملية اغتيال السيد علي خامنئي في 29 شباط 2026، وهي المواجهة التي حافظت على ديناميكيتها العملياتية وكثافتها النارية رغم دخول الهدنة الأمريكية ـ الإيرانية حيز التنفيذ المؤقت، ودخول الطرفين في مسار مفاوضات الـ 60 يوماً.

وفي الساحتين الإقليميتين الأخريين، جرى توظيف الفصائل الحليفة في العراق بشكل مكثف لشن هجمات صاروخية وبطائرات مسيّرة استهدفت المنشآت الحيوية والقواعد العسكرية الأمريكية، إلى جانب

ممارسة ضغوط أمنية واقتصادية مباشرة على دول الخليج العربي، بهدف إجبار الولايات المتحدة على تشتيت قدراتها الهجومية وتخفيف عبء الاستهداف الجوي المركز عن العمق الإيراني. في حين اتخذت الجبهة اليمنية وضعية الحياد التكتيكي المؤقت والدقيق، لضمان الحفاظ على قدراتها الصاروخية كأوراق ضغط استراتيجية مدخرة للمراحل اللاحقة من الصراع.

وفي الساحتين الإقليميتين الأخريين، جرى توظيف الفصائل الحليفة في العراق بشكل مكثف لشن هجمات صاروخية وبطائرات مسيّرة استهدفت المنشآت الحيوية والقواعد العسكرية الأمريكية، إلى جانب ممارسة ضغوط أمنية واقتصادية مباشرة على دول الخليج العربي، بهدف إجبار الولايات المتحدة على تشتيت قدراتها الهجومية وتخفيف عبء الاستهداف الجوي المُركَّز عن العمق الإيراني. في حين اتخذت الجبهة اليمنية وضعية الحياد التكتيكي المؤقت والدقيق، لضمان الحفاظ على قدراتها الصاروخية كأوراق ضغط استراتيجية مُدَّخرة للمراحل اللاحقة من الصراع.

ثالثاً: أثر الخسائر البنيوية على عقلية صنع القرار الاستراتيجي

تُصنَّف حرب الـ 39 يوماً باعتبارها المواجهة العسكرية الأكثر كلفةً وتدميراً في تاريخ إيران الحديث منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1988، إذ تسببت الضربات الجوية المركزة والنوعية في إحداث أضرار بنيوية جسيمة طالت مراكز القيادة والسيطرة المحصنة، ومستودعات التخزين الاستراتيجي، ومواقع برامج التطوير الصاروخي

والنووي الحيوية، بالإضافة إلى تدمير منشآت تصنيع وتجميع الطائرات المسيّرة.

ولم تتوقف الكلفة عند حدود البنية التحتية المادية، بل امتدت لتشمل تصفية جسدية ونوعية لعدد من أبرز الكوادر القيادية العسكرية والعلماء المتخصصين في مجالات التصنيع الحربي الدقيق، مما وجّه ضربة قاسية للتراكم المعرفي والخبرات التكنولوجية المتخصصة داخل أجهزة الدولة الدفاعية.

بالتوازي مع الخسائر المادية والبشرية، كشفت المجريات العملياتية للحرب عن درجة حادة وغير مسبوقة من الانكشاف الاستخباراتي الداخلي، حيث تمكنت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية من اختراق الدوائر الأمنية المغلقة والاستحواذ على بيانات لوجستية دقيقة أتاحت لها تحديد بنك الأهداف والشخصيات الاستراتيجية بدقة متناهية وسرعة قياسية. ويضع هذا الانكشاف صانع القرار أمام معضلة أمنية حرجة تستدعي مراجعة جذرية وهيكلية لمنظومات الإنذار المبكر المتعلقة بأمن الأشخاص، وشبكات الدفاع الجوي والفضائي، وبروتوكولات الأمن الداخلي والأمن المضاد.

وتتضاعف هذه التحديات مع الأخذ بالاعتبار أن كلف الحرب وإعادة الإعمار تتزامن مع تراجع حاد في قيمة العملة الوطنية وتصاعد الضغوط التضخمية المزمنة الناتجة عن العقوبات. وبما أن الموارد المالية المتاحة باتت شديدة الشح، فإن تحويل الجزء الأكبر منها نحو القطاعات العسكرية والأمنية لإعادة بناء ما دمرته الحرب سيعيق

حتماً توجيه الإنفاق نحو القطاعات الخدمية والتنموية والمدنية، مما يرفع من احتمالات تنامي الاحتقان الاجتماعي وتوليد بؤر عدم استقرار داخلي على المديين القريب والمتوسط. وبناءً على هذه المعطيات، فإن الأثر الحقيقي للخسائر سيتجلى في إجبار صانع القرار الاستراتيجي على التخلي عن خيارات التصعيد المفتوح، والبحث عن صيغة توازن حرجة تجمع بين إعادة بناء القدرات الذاتية وتفعيل القنوات الدبلوماسية الخلفية لتخفيف وطأة الضغوط الخارجية.

رابعاً: تحولات عقيدة التهديد

أحدثت طبيعة العمليات العسكرية في حرب الـ 39 يوماً انقلاباً مفاهيمياً في إدراك النخبة الحاكمة في إيران لماهية التهديدات الخارجية ومصادرها. فعلى مدى العقود الأربعة الماضية، تمحورت العقيدة الأمنية الإيرانية حول سيناريوهات الحروب التقليدية، وحروب الاستنزاف الطويلة، والمواجهات الحدودية الكلاسيكية. غير أن الصدام الأخير فرض نمطاً مركباً وهجيناً من التهديدات الفائقة، يتداخل فيه استخدام القوة العسكرية التقليدية مع التفوق التكنولوجي القائم على خوارزميات الذكاء الاصطناعي، والاختراقات الاستخباراتية السيبرانية، والضربات الجوية النقطية الموجهة ضد مراكز الثقل الاستراتيجي والحيوي للدولة، دون الحاجة إلى اجتياح بري.

فعلى الرغم من اتساع مساحة إيران وقدرتها على تلقي الضربات دون إحداث اختلال بنيوي شامل في هيكلية الدولة، فإن هذا النمط الحديث من الحروب قلّص، إلى حدٍّ ما، القيمة الاستراتيجية والوقائية

للمحددات التقليدية الإيرانية، مثل العمق الجغرافي الشاسع والتفوق الديموغرافي الكثيف، إذ أثبتت التقنيات العسكرية المعاصرة أن المساحات الجغرافية الواسعة لم تعد تشكل عائقاً أمام المقذوفات الذكية والطائرات غير المأهولة القادرة على اختراق الأجواء وضرب الأهداف السيادية بدقة متناهية.

ويفرض هذا التحول البنيوي على المؤسسة العسكرية والأمنية الإيرانية إجراء مراجعة كبيرة لتحديد أولويات التسلح والإنفاق، والتركيز على الاستثمار الكثيف في تطوير منظومات الأمن السيبراني الهجومي والدفاعي، وتطوير المنظومة الصاروخية بصورة أكبر، وتطوير برنامج المسيّرات واطئة الكلفة، وتحديث خوارزميات التشفير والإنذار المبكر، وحماية شبكات البنية التحتية الرقمية للدولة.

خامساً: العلاقات الإيرانية الأمريكية ومعادلة التفاوض تحت النار

يظل المتغير الأمريكي هو المحور الأساسي والمحدد الديناميكي الذي يوجّه مسارات السياسة الخارجية الإيرانية ويحدد مآلات التموضع الإقليمي لإيران. وقد أظهرت المخرجات السياسية والعسكرية لحرب الـ 39 يوماً أن كلفة خيار المواجهة الشاملة والصدام المباشر لا تزال باهظة ومرتفعة لكلا الطرفين على حدٍّ سواء. فمن جهة، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربات قاصمة للبنية التحتية العسكرية وجزء من البنية الاقتصادية الإيرانية، لكنها أخفقت تماماً في تحقيق هدفها الاستراتيجي الأقصى المتمثل في تقويض النظام السياسي أو إنهاء دوره كفاعل إقليمي مؤثر، أو حتى تغيير

سلوكه بالكامل. ومن جهة أخرى، عجزت إيران عن فرض معادلة ردع كاملة ومانعة تحرم الولايات المتحدة من ممارسة التدخل العملياتي والعسكري المباشر في العمق الإيراني عند تجاوز الخطوط الحمراء.

بناءً على هذه التوازنات الحرجة، فإن الهدنة الحالية المبرمة بين الطرفين لا تؤشر إلى إنهاء الصراع أو حل الملفات الخلافية العالقة، بل تشير إلى انتقال العلاقات بينهما إلى مسار «إدارة التنافس تحت ضغط القوة المتبادلة». وهنا تجد القيادة الإيرانية نفسها أمام مسارين استراتيجيين:

1. **مسار الاستنزاف المستدام:** القائم على المماطلة وإعادة بناء قدرات الردع الذاتية ومحاولة الالتفاف على العقوبات، بانتظار حدوث تحولات جوهرية في الخريطة السياسية والانتخابية الداخلية للولايات المتحدة وإسرائيل.

2. **مسار التسوية الحرجة:** القائم على استغلال مناخ الهدنة الراهن للدخول في مفاوضات دبلوماسية موسعة تهدف إلى تفكيك بنية العقوبات والحظر الاقتصادي الخانق، مقابل تقديم تنازلات تكتيكية ومحددة لا تمس جوهر النظام، مثل قبول قيود إضافية على السقوف الزمنية للبرنامج النووي أو وضع حدود لمدى الصواريخ البالستية.

بيد أن هذا المسار التفاوضي يظل محكوماً بمدى استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بالحد الأدنى من المصالح الأمنية الإقليمية لإيران. وفي ظل وجود فيتو إسرائيلي عدائي ومؤثر في القرار الأمريكي،

فإن البيئة الإقليمية ستظل مرشحة لإنتاج نمط «التفاوض تحت النار»، مما يعني بقاء احتمالات اندلاع جولات حرب تجديدية ودورية قائمة عند أي انسداد في القنوات الدبلوماسية.

سادساً: حدود العلاقات الشرقية وجردة الحساب مع روسيا والصين

وضعت الحرب الأخيرة الشعارات السياسية المرفوعة حول «التحالف الاستراتيجي مع الشرق» أمام اختبار واقعي صارم، وأعادت صياغة علاقات إيران الدولية مع القوى الكبرى وفق حسابات المصالح القومية البراغماتية والمجردة لكل طرف. إذ أثبتت التجربة العملياتية الميدانية أن الاتحاد الروسي، أو روسيا الاتحادية، يتعامل مع إيران كشريك تكتيكي ذي فائدة جيوسياسية محددة في إطار مواجهة الهيمنة الغربية وحلف شمال الأطلسي، وليس كحليف عضوي تربطه بها معاهدات دفاع مشترك ملزمة، رغم وجود هذا النوع من المعاهدات.

فروسيا حريصة كل الحرص على الحفاظ على هامش مناورة واسع يتيح لها عدم خسارة أو تضرر علاقاتها المعقدة والحيوية مع إسرائيل من جهة، ومع القوى النفطية في الخليج العربي من جهة أخرى، مما يفرض على إيران تبني واقعية سياسية واضحة ودقيقة تقوم على تعظيم المصالح المشتركة مع روسيا في ملفات محددة، دون الرهان على أي تدخل عسكري روسي مباشر لحماية الأمن القومي الإيراني في أوقات الأزمات الوجودية.

من جهة أخرى، بدت المحددات الهيكلية التي تحكم السياسة

الخارجية للصين أكثر وضوحاً ودقة، إذ تضع الصين مفهوم «الاستقرار الجيواقتصادي» الشامل فوق أي اعتبار سياسي أو أيديولوجي آخر، والمتمثل في تأمين حركة الملاحة البحرية الحرة في مضيق هرمز، وضمان استقرار تدفقات الطاقة العالمية، وتفادي حدوث قفزات حادة في أسعار النفط قد تضر بالنمو الاقتصادي الصيني.

حيث تنظر الصين إلى إيران باعتبارها عقدة وصل جغرافية ضمن مشاريع الربط التجاري العابر للقارات (مبادرة الحزام والطريق)، لكنها غير مستعدة على الإطلاق لتحمل كلف سياسية أو عسكرية تصادمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو المخاطرة بشراكاتها الاقتصادية الضخمة مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل حماية إيران. وبناءً على ذلك، فإن الصين تمثل شريكاً اقتصادياً، ومشترياً استراتيجياً، وضامناً تجارياً لإيران، لكنها لا تشكل، بأي حال من الأحوال، بديلاً أمنياً أو مظلة دفاعية يمكن الارتكاز عليها في الصدامات العسكرية المباشرة.

سابعاً: معطيات الأمن الإقليمي ومفهوم ترابط الأمن النسقي مع الخليج

على صعيد العلاقات الإيرانية الخليجية، لم يكمن الأثر الاستراتيجي الأبرز للحرب في تعديل موازين القوى العسكرية التقليدية للقوى المتصارعة فحسب، بل في فرض صياغة جديدة ومبتكرة لمفهوم الأمن الإقليمي المشترك. حيث نجحت إيران، عبر التهديد المباشر والضمني

باستهداف خطوط الملاحة الدولية ومنشآت الطاقة الحيوية في مياه الخليج أو ضرب القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة، في فرض وتثبيت معادلة «ترابط الأمن النسقي». وتعني هذه المعادلة، عملياتياً، تحويل أي استهداف عسكري أو أمني للداخل الإيراني إلى كلفة أمنية واقتصادية مباشرة وفورية تتحملها دول الجوار الإقليمي بأكملها، وليس إيران فقط، مما جعل من استقرار إيران مصلحة أمنية غير مباشرة لخصومها المفترضين في المنطقة.

وفي المقابل، ترك التلكؤ والتردد الأمريكي في حسم المواجهة العسكرية لصالح حلفائه التقليديين في المنطقة أثراً نفسياً واستراتيجياً عميقاً داخل البلدان الخليجية، حيث رسخت الحرب قناعة تامة بأن خيارات استنزاف إيران أو السعي لتقويض استقرارها الداخلي بالقوة لا تقود بالضرورة إلى تعزيز الأمن الخليجي، بل تنتج بيئة أمنية شديدة الهشاشة والانفجار تهدد خطط التنمية الاقتصادية الوطنية.

وهذا المعطى البنيوي يدفع القوى الخليجية، بشكل متسارع، نحو تصميم نظرية أمن وقائي محلي وإقليمي، تعمد إلى فصل أمن المنطقة ومصالحها الحيوية عن صراعات الهوية والقيم والمشاريع الجيوسياسية الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، والاتجاه ببراغماتية نحو صياغة تفاهمات ثنائية، وتفعيل قنوات التعايش الواقعي، واحتواء الأزمات البينية، لمنع تحول الإقليم إلى ساحة حرب شاملة ومفتوحة.

ثامناً: التموضع الإيراني في ساحات النفوذ والتحول نحو الترشيد العمودي

يتزامن المشهد الراهن مع تحول مرتقب وإجباري في الاستراتيجية الإيرانية المتبعة تجاه ساحات نفوذها التقليدية في الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، اليمن)، حيث تواجه إيران التحدي الأكبر المتمثل في تراجع الكفاءة العملياتية للآليات التقليدية المستخدمة في إدارة هذا النفوذ، بعد أن ثبت ميدانياً أن العمق الاستراتيجي الخارجي لم يعد كافياً أو صالحاً لحجب الضربات الصاروخية عن الجغرافيا السيادية للدولة الأم. يمكن أن ينفع هذا التكتيك في المشاغلة وإعياء إسرائيل وإرباكها، لكنه لن يجعل إيران بمنأى عن الاستهداف. **كما أن** ملف تحجيم الأدوار الإقليمية وتفكيك ترسانة محور المقاومة بات يمثل شرطاً رئيساً في صلب أي عملية تفاوضية دولية قادمة مع الغرب، وبنفس الوقت يمثل واحداً من أهم أوراق إيران التي لا تريد التنازل عنها لأهمية هذا المفصل في الأوقات المناسبة، ناهيك عن كونه جزءاً أساساً من العقيدة الإيرانية.

فالساحة اللبنانية التي يمثل فيها حزب الله درة التاج في مشروع محور المقاومة وقوتها الردعية الأبرز، تعرضت لضغوط وأثمان هيكلية وبشرية باهظة جراء الحرب الاستنزافية الطويلة، مما يفرض على الحزب، بالضرورة، الدخول في مرحلة انكفاء نسبي لترميم القدرات العسكرية وإعادة التموضع الداخلي على المدى الطويل.

وفي الساحة العراقية، تواجه فصائل المحور قيوداً سياسية داخلية متزايدة وضغوطاً مالية واقتصادية صارمة من قبل النظام المصرفي الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، مما يقلص من هوامش حركتها التقليدية ويؤثر سلباً على دور العراق كرئة اقتصادية ومالية حيوية تعتمد عليها إيران للالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها. وتظل الساحة اليمنية، على الرغم من التزامها بالحياد التكتيكي الحذر في الجولة الأخيرة، تمثل ورقة ضغط استراتيجية فائقة الأهمية في حسابات إيران، يمكن تفعيلها وإعادة تشغيلها لتهديد الملاحة البحرية الدولية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر عند الحاجة لرفع سقوف التفاوض.

هذا الواقع الميداني المركب يدفع العقل الاستراتيجي الإيراني نحو الانتقال من طور «التوسع الأفقي الكمي» الذي ميّز العقود الماضية، إلى طور «التحصين والترشيد العمودي النوعي»، وهو ما يعني التركيز الحصري على حماية وتحصين مراكز النفوذ الحيوية ذات الصلة المباشرة والأكيدة بالأمن القومي الإيراني، مع إبداء مرونة سياسية لتقديم تنازلات تكتيكية ومؤقتة في الساحات الثانوية للتكيف مع المعطيات الضاغطة للبيئة الإقليمية الجديدة، والمحافظة على المكتسبات الجوهرية.

تؤكد مجمل المخرجات البنيوية أن إيران انتقلت بشكل نهائي من طور التوسع الاستراتيجي المفتوح إلى طور إدارة التوازنات الاستراتيجية الحرجة، بعد الضغط الكبير الذي تعرضت له طوال المرحلة السابقة،

حيث تتقدم أولوية إيران الآن نحو الحفاظ على كيان الدولة، وحماية استقرار الجبهة الداخلية، ومعالجة الآثار التدميرية للتضخم البالغ 117%، على حساب أي مشاريع لتسريع وتيرة النفوذ الخارجي.

تاسعاً: طاولة المفاوضات السويسرية.. 60 يوماً ستمر بسرعة على الجميع!

تكمن أهمية المفاوضات الحالية في أنها تجري بين طرفين يعتقدان أنهما خرجا من الحرب وهما يحملان، في الوقت نفسه، شعوراً بالنجاح وشعوراً بعدم اكتمال النجاح. فالولايات المتحدة وإسرائيل تمكنتا من اختراق جزء مهم من المنظومة العسكرية والأمنية الإيرانية، وأثبتتا قدرتهما على الوصول إلى العمق الإيراني، لكنهما لم تتمكنا من فرض تغيير استراتيجي على سياسة الدولة الإيرانية حتى الآن أو دفعها إلى التخلي عن مرتكزات قوتها الرئيسية. ومن جهة أخرى، نجحت إيران في الصمود واحتواء الضربة ومنع تحقيق أهداف الحرب القصوى، لكنها اكتشفت أيضاً أن معادلات الردع التي بنتها خلال العقود الماضية لم تعد كافية لحماية عمقها الوطني من الاختراق والاستهداف.

لهذا السبب تدور المفاوضات، في جوهرها، حسب المنطق الإيراني، حول تفسير نتائج الحرب أكثر مما تدور حول الملف النووي نفسه. فإيران ترى أن صمودها منحها حق التفاوض من موقع الدولة التي أفشلت مشروع الحسم العسكري، وتسعى إلى ترجمة ذلك من خلال

تخفيف العقوبات والحصول على اعتراف عملي بدورها الإقليمي وحقها في الاحتفاظ بجزء مهم من قدراتها النووية. أما الولايات المتحدة، فتنظر إلى الحرب باعتبارها فرصة لانتزاع تنازلات لم يكن من الممكن الحصول عليها قبل المواجهة العسكرية، مستندة إلى حجم الضرر الذي لحق بإيران والضغوط الاقتصادية التي تعيشها.

وهذا بحد ذاته مشكلة، ويعبر عن فجوة كبيرة وواضحة بين عقلية الطرفين المفاوضين وما يحملانه من مطالب تجاه بعضهما بعضاً. فالإيرانيون يريدون ضمانات أمنية واقتصادية تقيهم تكرار تجربة الحرب والاعتداء عليهم، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى ضمانات نووية واستراتيجية تقيها عودة التهديد الإيراني مستقبلاً لها ولحلفائها. وبين هذين الهدفين تتحرك المفاوضات داخل مساحة ضيقة من الأمل والمصالح المشتركة، تقوم على حقيقة يدركها الجميع، وهي أن الحرب الجديدة ستكون أكثر كلفة من الحرب السابقة إن فشلت المفاوضات من جديد، وأن استمرار الهدنة يبقى خياراً أقل خطورة من العودة إلى المواجهة المفتوحة.

الخاتمة والاستنتاجات

كشفت حرب الـ 39 يوماً عن حقيقة استراتيجية بالغة الأهمية، تتمثل في أن جميع الأطراف خرجت من الحرب وهي تمتلك القدرة على الاستمرار في الصراع، لكنها لا تمتلك القدرة على حسمه بالشكل الذي كانت تتطلع إليه قبل اندلاع المواجهة. فالولايات المتحدة وإسرائيل تمكنتا من اختراق جزء مهم من المنظومة العسكرية والأمنية الإيرانية، وإثبات قدرتهما على الوصول إلى أهداف حساسة داخل العمق الإيراني، لكنهما لم تنجحا في فرض تغيير استراتيجي على بنية النظام السياسي أو إنهاء دوره الإقليمي. كما أن إيران نجحت في الصمود وامتصاص الضربة ورفع كلفة المواجهة على خصومها، لكنها اكتشفت، في الوقت نفسه، حدود فاعلية منظومات الردع التقليدية التي اعتمدت عليها طوال العقود الماضية.

1. تؤشر نتائج الحرب إلى أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بإيران دخلت مرحلة جديدة تختلف عن تلك التي أعقبت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988. فالمعضلة الرئيسية لم تعد تتعلق بامتلاك النفوذ الإقليمي أو توسيع شبكات الحلفاء بقدر ما ترتبط بقدرة الدولة على حماية عمقها الداخلي في عصر تتداخل فيه الضربات الدقيقة والاختراقات الاستخباراتية والحروب السيبرانية مع القوة العسكرية التقليدية.
2. أظهرت الحرب حدود الرهان الإيراني على مفهوم الدفاع المتقدم، وحدود الرهان المقابل على الضغوط العسكرية

والاقتصادية كأدوات قادرة على إسقاط الدولة أو إجبارها على الاستسلام. فالمواجهة أثبتت أن إيران ما زالت تمتلك من عناصر التماسك ما يسمح لها بتحمل الضغوط الكبيرة، لكنها أثبتت أيضاً أن النفوذ الإقليمي لم يعد يوفر الحصانة الاستراتيجية التي كان يوفرها في مراحل سابقة.

3. قدمت الحرب، على المستوى الدولي، درساً إضافياً يتعلق بطبيعة العلاقات مع القوى الكبرى، فروسيا والصين تعاملتا مع الأزمة من منطلق حسابات المصلحة الوطنية الخاصة بكل منهما، الأمر الذي يعزز القناعة بأن الدول الكبرى يمكن أن تكون شركاء مهمين في مجالات محددة، لكنها لا تتحول بالضرورة إلى مظلات أمنية جاهزة لحماية حلفائها عند اندلاع الأزمات الكبرى.
4. فقد رسخت الحرب، على المستوى الإقليمي، معادلة جديدة مفادها أن استقرار الخليج واستقرار إيران أصبحا أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، فأي محاولة لدفع الصراع نحو مواجهة شاملة لن تقتصر نتائجها على أطراف النزاع المباشرين، بل ستطال الاقتصاد الإقليمي وأسواق الطاقة وحسابات الأمن الوطني للدول المجاورة.
5. تبدو إيران، وفي ضوء هذه المعطيات، مقبلة على مرحلة عنوانها الرئيسي إعادة ترتيب الأولويات. فخلال العقود الماضية انشغل العقل الاستراتيجي الإيراني بسؤال يتعلق بكيفية توسيع النفوذ وتعظيم العمق الإقليمي، أما المرحلة المقبلة

فتفرض سؤالاً مختلفاً وأكثر تعقيداً: كيف يمكن المحافظة على مكانة إيران الإقليمية وإعادة بناء عناصر القوة الوطنية في وقت واحد، ضمن بيئة دولية وإقليمية أصبحت أكثر تنافساً وأكثر خطورة وأقل قابلية للتنبؤ؟

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org